

دور الاستثمار في ربحية شركات التأمين دراسة مقارنة بين الوطنية والعراقية

م.م بوران محمد صالح

جامعة بغداد/كلية الآداب

يسعى البحث الحالي الى التعرف على دور الاستثمار في ربحية شركات التأمين دراسة مقارنة بين الوطنية والعراقية .ومن اجل تحقيق هدف البحث الحالي فقد اتبع الباحث خطوات المنهج الوصفي المسحي من خلال عينة من الخبراء والمتخصصين في مجال علوم الاقتصاد , وقد صمم الباحث استبانة خاصة بالاستثمارات في شركات التأمين وتحقق من بعض خصائصها السايكومترية وطبقت على عينة من الخبراء بلغت (٢٠٠) وقد توصل البحث الحالي الى النتائج التالية:

١. ان قيام الشركات الغير محلية بالاكنتاب بالأعمال العراقية في أوطانها قد حرمت شركات التأمين العراقية من حقها القانوني في الاكنتاب بأعمال التأمين .
٢. ان انخفاض الوعي التأميني لدى الافراد ساهم بشكل واضح في انخفاض موارد هذه الشركات .
٣. ان اجراءات الحكومة الخاصة بعدم الزام الشركات الاستثمارية بالتأمين داخل العراق مما تسبب بخسائر كبيرة لشركات التأمين .
٤. ان التضخم المالي ساهم في خفض الموارد المادية وبالتالي الاستثمارات بالنسبة للشركات .
٥. ان الحروب الاهلية التي مر بها العراق بعد ٢٠٠٣ ساهمت بشكل واضح في هروب الخبرات الفنية والعلمية في مجال الاقتصاد والتأمين وبالتالي قت الخبرات والكفاءات العاملة في شركات التأمين .
٦. ان شركات التأمين المحلية بحاجة الى تنظيم مجموعة من التشريعات القانونية التي تساهم في حمايتها وتنظيم عملها .
٧. ان سن القوانين والتشريعات ليس كافي بل الحاجة الى تطبيق هذه التشريعات والقوانين من خلال الالزام المادي بتطبيق هذه القوانين.
٨. ان من الضروري الرقابة على المؤسسات العاملة في مجال التأمين نظرا لوجود مشكلات وصعوبات كثيرة تواجهها .
٩. ضرورة انشاء معاهد خاصة من اجل ضمان تواصل الاجيال مع بعضها البعض في تنمية المعرفة الخاصة بالتأمين
١٠. ان ضرورة ان تكون شركات التأمين بعيدة عن مستويات الخطورة الواضحة في العمل .

extract

The current research seeks to identify the role of investment in the profitability of insurance companies, a comparative study between the national and the Iraqi ones. In order to achieve the goal of the current research, the researcher followed the steps of the descriptive survey approach through a sample of experts and specialists in the field of economics, and the researcher designed a questionnaire for investments in companies Insurance and verified some of its psychometric properties and applied to a sample of (200) experts. The current research reached the following results:

1. The fact that non-local companies have subscribed to Iraqi businesses in their home countries has deprived the Iraqi insurance companies of their legal right to subscribe to insurance business.
2. The decrease in the insurance awareness of individuals has clearly contributed to the decrease in the resources of these companies.
3. The government's procedures for not obligating investment companies to insure insurance inside Iraq, which caused great losses to insurance companies.
4. The financial inflation contributed to the reduction of material resources and, consequently, investments for companies.
5. The civil wars that Iraq went through after 2003 clearly contributed to the flight of technical and scientific expertise in the field of economy and insurance, and consequently the loss of expertise and competencies working in insurance companies.
6. The local insurance companies need to organize a set of legal legislation that contributes to protecting them and regulating their work.
7. The enactment of laws and regulations is not sufficient, but rather the need to implement these laws and regulations through a material obligation to implement these laws.
8. It is necessary to monitor the institutions working in the field of insurance because of the many problems and difficulties they face.
9. The necessity of establishing private institutes in order to ensure that generations communicate with each other in the development of insurance knowledge
10. The need for insurance companies to be far from the obvious levels of risk at work.

تواجه كفاءة تشغيل الموارد المالية في اغلب شركات التأمين في العراق من صعوبات ومشكلات وازمات متلاحقة لا حصر لها نظرا لضعف كفاءة ادار شركات التأمين في العراق بشكل عام من جهة ومن جهة اخرى مشكلات متعلقة بمدى استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي في العراق بعد ٢٠٠٣ .

لذلك نحاول في دراستنا ابراز دور الاستثمار في ربحية هذه الشركات ومدى انعكاسه على تطوير عملها المالي من خلال الاستشهاد برأي عينة من الخبراء ورجال الاقتصاد .

ويمكن تلخيص مشكلة البحث الحالي في الاجابة على التساؤل التالي:

ما هو دور الاستثمار في ربحية شركات التأمين دراسة مقارنة بين الوطنية والعراقية ؟

اهمية البحث

يلعب قطاع التأمين دورًا رئيسيًا في تنمية الاقتصاد الوطني ودفع عملية التنمية إلى الأمام ، مع استثمار المبالغ المتراكمة لديه في مختلف جوانب الاستثمار إن طبيعة المهام التي تقوم بها شركات التأمين تجعلها تحصل على موارد مالية كبيرة ، وتنمو بشكل مستمر مع تطور وانتشار التأمين ، مما يشكل تراكمًا ماليًا كبيرًا ، وبالتالي يجب توجيهه في مجالات الاستثمار المناسبة لطبيعة هذه شركات. يظهر هنا دور شركات التأمين في توفير الحماية والتغطية التأمينية للمخاطر. حيث تتعرض الشركة لذلك الأمر الذي سينعكس على إيرادات الشركة ، حيث يشكل الاستثمار لهذه الإيرادات الجوانب الأخرى لنشاط شركات التأمين ويلعب دورًا رئيسيًا في تنمية ملكية الموارد الناتجة عن نشاطها التسويقي مثل بيع بوالص التأمين المختلفة. يغطي مفهوم الاستثمار عددًا كبيرًا من الأنشطة غالبًا ما يشير هذا المفهوم إلى استثمار الأموال في جوانب الاستثمار (العقارات والودائع والتحويلات وسوق الأوراق المالية للشركات والاقتراض العقاري) وغيرها. يتمثل نشاط شركة التأمين في جانبين ، الجانب الأول هو إصدار بوالص التأمين بمختلف أنواعها مقابل أقساط والتعويض اللازم في حال وقوع الخطر المؤمن عليه وهو نشاطها الرئيسي ، و الجانب الثاني هو استثمار حصيلة الأقساط المتراكمة في مختلف المجالات (العقارات ، الودائع والتحويلات ، الأسهم السوقية للشركات ، الإقراض العقاري).

هدف البحث : يسعى البحث الحالي الى التقصي حول دور الاستثمار في ربحية شركات التأمين دراسة مقارنة بين الوطنية والعراقية .

فرضية البحث

يقوم البحث الحالي على الفرضية لتالية: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية ما بين الاستثمار والربحية في شركات التأمين الوطنية والعراقية انموذجا .

الدراسات السابقة راجعت الباحثة الدراسات السابقة الخاصة والقريبة من الموضوع :

دراسة (كامل، ٢٠١٦): الاستثمار في شركات التأمين واثره على التنمية الاقتصادية في العراق دراسة ميدانية في شركتي الوطنية والعراقية للفترة (٢٠١١-٢٠١٤).

يسعى البحث إلى معرفة أهمية الاستثمار في شركات التأمين، بوصفها من المؤسسات المالية التي تمار دورا مهما في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، من حيث جمع الأقساط وادخارها، ومن ثم استثمارها في مجالات مختلفة في الحياة الاقتصادية، من أجل تحقيق أرباح مناسبة لتغطية التزاماتها، وتوفير الاحتياطات المناسبة لمواجهة التقلبات الاقتصادية غير المتوقعة. وتكمن وظيفة الاستثمار في شركات التأمين في تخصيص الموارد المالية المتاحة وتشغيلها، إلى جانب تقليل المخاطر الاستثمارية الناتجة عنها، كما يسعى البحث إلى توضيح الدور المهم لشركات التأمين في الاقتصاد ومعرفة المعوقات التي تواجهها، ومن ثم التعرف إلى أهم العوامل اللازمة لنجاح وظيفة الاستثمار في شركات التأمين، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تبين الدور المهم لشركات التأمين في التنمية الاقتصادية، ومجموعة من التوصيات لتطوير قطاع التأمين المتمثل في شركات التأمين للمساهمة في عملية التنمية

دراسة (الربيعي، عبد، ٢٠١٤): تقويم كفاءة أداء الاستثمارات بحث تطبيقي في شركتي التأمين الوطنية والتأمين العراقية

وأجري هذا البحث في شركتي التأمين الوطنية والتأمين العراقية وللمدة من ٢٠٠١ - ٢٠١٠ بهدف معرفة المجالات الاستثمارية والمقارنة بين نشاط الاستثمار والعائد المتحقق عنها ، فضلا عن المقارنة بين أداء كل من الشركتين في مجال الاستثمار، وقد اعتمد البحث على

مجموعة من التقارير السنوية والميزانية العمومية لكلا الشركتين، ومن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث هي إن كل من شركتي التأمين الوطنية والتأمين العراقية لا تتمتع بالمرونة الكافية للتوسع بالمشاريع الاستثمارية.

التعليق على الدراسات السابقة

وظفت الباحثة الدراسات السابقة في :

١. بلورة مشكلة البحث

٢. تحديد أهمية البحث وفروضه

٣. تحديد بعض الأطر النظرية الخاصة بالمتغيرات .

الفصل الثاني: ادبيات البحث

أولاً: الاستثمار

مفهوم الاستثمار يعرف الاستثمار بمفهومه الاقتصادي على أنه (الإضافات الجديدة إلى قيمة السلع الرأسمالية الحالية الناجمة عن النشاط الانتاجي خلال فترة زمنية معينة) (ثابت، ١٩٨٥: ٢٨) وقد يعرف على (أنه استخدام الأصول الحاضرة للحصول على دخل مستقبلي في صور مختلفة) (محمد، ٢٠٠٥: ٥٦). كما يعرف أنه (شراء أصول تمويلية بواسطة أفراد أو مؤسسات لاستخدامها في إنتاج عائد يتناسب مع حجم المخاطرة والذي قد يتعرض لها في فترة زمنية لاحقة) (الجميل، ٢٠٠٢: ٥٦). وقد عرف بأنه (ذلك الجزء الناتج القومي الاجمالي في فترة زمنية ويأخذ بشكل معدات انتاجية وإنشاءات جديدة وتغير في المخزون) (القرشي، ٢٠١٤: ٢٨) .

أهمية الاستثمار: معلوم أن نجاح الحكومة في حل المشكلات الاقتصادية وقدرتها على تحقيق هدف معين دليل بلا شك على صحة قراراتها وعقلانية خططها وسياساتها لذلك فإن تحقيق المنفعة الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع نتيجة فتح الباب أمام الاستثمارات يعتمد على تقييم جدواها وفوائدها الاقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة إلى صياغة السياسات المناسبة وخلق المناخ المناسب لهذه الاستثمارات (بوقحيف، ٢٠٠١: ٣٤). يرى البعض أن أهمية الاستثمار تظهر من خلال آثاره على الدولة المضيفة ، حيث يوفر العديد من المزايا التي لا تستطيع المصادر المالية الدولية الأخرى توفيرها ، وهي:

١. إنها طريقة أكثر أماناً للتمويل عند مقارنتها بالفروض الثابتة

٢. كما أنه يمثل الطريقة الأسهل والأكثر فاعلية للحصول على تكنولوجيا البحث المتقدمة

٣. يؤدي إلى خلق فرص عمل ورفع مهارات العمال وفتح أسواق جديدة للتصدير

٤. قد يساهم في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدراتها الإنتاجية ودخول سوق المنافسة الدولية إذا تم تهيئة الظروف لتحقيق ذلك.

أنواع الاستثمار: يعتبر كل استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمر استثماراً أجنبياً للبلد الذي يستثمر فيه. وعلى الرغم من ذلك ، هناك اتفاق عام على مفهوم الاستثمار الأجنبي ، حتى لو تقاربت الأدبيات الاقتصادية في التفريق بين نوعين من الاستثمار الأجنبي ، وهما الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر.

١- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يُعرّف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس المصالح الدائمة والقدرة على إدارة الرقابة الإدارية بين شركة في البلد الأم (البلد الذي يستثمر فيه الاستثمار) (شركة تابعة) ، وشركة أو وحدة إنتاج في بلد آخر ، البلد المضيف الاستثمار المستقبلي (بوقحيف، ٢٠٠١: ٥٦) تعرّف منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه أي نشاط استثماري مستقر في بلد معين (البلد الأم) يحصل على أصول أو يمتلكها في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته (ال شبيب، ٢٠٠٩: ٦٣) يُعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار أجنبي (غير وطني) في أصول رأس المال الثابت في بعض البلدان. هو استثمار طويل الأجل يتضمن مصلحة دائمة وسيطرة المستثمر المقيم في اقتصاد بلد ما (البلد الأم) على مشروع تم إنشاؤه في اقتصاد آخر (البلد المضيف) (ثابت، ١٩٨٥: ٦٧) . يتضح من التعريفات السابقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل في الأصول الإنتاجية وأن هذا النوع من الاستثمار يقوم به شخص طبيعي أو اعتباري (شركة ، على سبيل المثال) يقيم في بلد واحد ويستثمر المال في بلد آخر ، مما يعني أن المستثمر الأجنبي يمارس درجة مهمة من التأثير في إدارة المشروع الذي يتم إنشاؤه في بلد غير وطنه ، والتي يجب أن تتميز باستقرارها السياسي وعدم التعرض للآزمات الاقتصادية في من أجل النجاح في سعيها وتحقيق هدفها الأساسي المتمثل في تحقيق أقصى قدر من الأرباح والعوائد.

هذا النوع من الاستثمار هو استثمار قصير الأجل يمتد لأسابيع أو أشهر ، ويتم في الأسهم والسندات الحكومية أو الخاصة ، والعملية الوطنية في البلد المضيف بقصد المضاربة وتحقيق الأرباح من خلال الاستفادة من اختلاف الأسعار . يتم تنفيذه من قبل المؤسسات المالية مثل البنوك أو صناديق الاستثمار أو المستثمرين المؤسسيين مثل (صندوق معاشات أو شركات تأمين أو أفراد) (ال شبيب، ٢٠٠٩: ٧٢) . يتضح من تعريف المفهوم أعلاه أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر لا يحدث في أصول إنتاجية حقيقية مثل الصناعة أو الزراعة ، بل يزود المستثمرين برأس مال نقدي عن طريق شراء أسهم الشركة (أسهم أو سندات) دون أن يكون لهم الحق في إدارتها. تتم هذه المعاملات في أسواق الأسهم. الهدف المالي هو تحقيق أرباح سريعة من خلال المضاربة في تلك الأسواق. لذلك فهي سريعة في الانسحاب ، أي الانتقال من سوق إلى آخر حسب الأسواق التي تحقق ربحاً أكثر واستجابة سريعة وتغيراً مع الظروف السياسية والاقتصادية والبيئة.

التأمين

يعتمد التأمين على تحصيل المخاطر وتوزيع الخسائر المادية الناتجة عن تحقيقها على أولئك المعرضين لهذه المخاطر. فالتأمين كنظام تعاوني يعمل على تقليل عبء الخسائر المادية على بعض الأفراد من خلال توزيعها على جميع المشتركين ويتم تنظيم هذا التعاون من قبل شركات التأمين تم تقديم عدة تعريفات للتأمين ومنها: هو نظام يقلل من ظاهرة عدم اليقين الموجودة لدعم المؤمن عليه عن طريق نقل عبء مخاطر معينة إلى شركة التأمين التي تتعهد بتعويض المؤمن له عن كل جزء من الخسارة المالية المتكبدة ، أو هي وسيلة تهدف في المقام الأول إلى الحماية الأفراد والمؤسسات من الخسائر المادية الناتجة عن إدراك المخاطر المحتملة الحدوث ، والتي قد تحدث في المستقبل وتتسبب في خسائر يمكن قياسها مالياً (أبو بكر ، ٢٠٠٢: ٢٣). وهي أيضاً اتفاقية يلتزم بموجبها الطرف الأول (المؤمن عليه) بالدفع إلى المؤمن عليه الثاني أو المستفيد الذي نص التأمين لصالحه على مبلغ من المال أو الإيرادات أو الراتب أو أي تعويض مالي آخر (مبلغ التأمين) في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر الموصوف في العقد يكون مقابل (قسط) أو أي دفعة مالية أخرى يدفعها المؤمن له إلى المؤمن له (سليم: ٢٠٠٢: ٧٢).

يُعرّف التأمين بأنه عقد يلتزم بموجبه المؤمن له أو المستفيد بدفع مبلغ أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع الحادث المؤمن عليه ، مقابل أقساط أو أي مدفوعات مالية أخرى يدفعها المؤمن له للمؤمن عليه (القانون المدني العراقي: ١٩٥١).

اهمية التأمين ودوره في التنمية الاقتصادية

للتأمين أهمية كبيرة في الازدهار الاقتصادي ؛ حيث تقوم شركات التأمين بتجميع المدخرات من خلال تجميع الأقساط التي يدفعها الأفراد ، ومن ثم يتكون من مجموع الأقساط رصيد نقدي ، لذلك فهي تستثمر جزءاً كبيراً منه في مختلف جوانب الاستثمار. وبما أن التأمين يتميز بتغطية تأمينية ضد العديد من المخاطر ، فإنه يشجع الأفراد والمؤسسات على الدخول في مجالات إنتاجية جديدة ، كما أن التأمين يزيد من القدرة الإنتاجية لهذه المشاريع بدلاً من زيادة الكفاءة الإنتاجية للعامل كما أنها وسيلة فعالة لتفعيل الائتمان. كما يوفر التأمين للمدين ضمانات تسهل عملية الاقتراض ، حيث يحل تعويض التأمين محل المرهون إذا هلك نتيجة إدراك الخطر منه (عريقات ، ٢٠١٠: ٤٣). كما يساهم التأمين في تحقيق التوازن الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة والمجتمع إلى الأمام ، باعتباره أحد المصادر الرئيسية للادخار اللازم لتمويل النشاط الاقتصادي. حيث يشجع الأفراد على الادخار حيث أن أقساط التأمين على الحياة طويلة الأجل تراكم بمبالغ نقدية كبيرة تحتفظ بها شركات التأمين لتوفير رأس مال كبير يجب استثماره في خدمة الدولة في مختلف المجالات ، مما يؤثر بشكل إيجابي على زيادة الإنتاج والتنمية الوطنية. واستثمار هذه الأموال في مشاريع التنمية والإنتاج ثم زيادة الرخاء. والازدهار من خلال هذه المشاريع الكبيرة والصغيرة على حد سواء (زيدان ، ٢٠١٣: ٢٤٣). كما يساعد التأمين في تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث ، حيث لا يتم صرف مبلغ التعويض في الحالات التي تنتج عن قصد المؤمن عليه مما يؤدي إلى شعوره بالمسؤولية تجاه الآخرين. كما تعمل شركات التأمين على الحد من حدوث بعض المخاطر من خلال الاستعانة بخبراء وإحصائيين لدراسة هذه المخاطر واقتراح طرق لمنع إدراك المخاطر وتقليل الخسائر (Erekat، 54: 2010). يساهم التأمين في الحفاظ على الثروة المستغلة من خلال تعويض شركات التأمين للمؤمن عليه في حالة تلف مصنعه نتيجة الخطر المؤمن عليه ، وبالتالي لن يخرج صاحب المصنع أو المشروع من الدورة الاقتصادية للمجتمع. حيث أنه قادر على إعادة بناء ما تضرر من خلال التعويضات التي حصل عليها من شركات التأمين ، بالإضافة إلى أن الشركات

تقدم النصح والمشورة لمن تطلبهم هذه المشاريع من خلال الخبرة التي لديهم في مختلف المجالات سواء قبل تنفيذ هذه المشاريع أو أثناء الإدارة (السلام ، ٢٠٠٢ : ٢١).

الفصل الثالث: الجانب العملي

اولا- منهجية الدراسة

اتبع الباحث المنهج الوصفي باستخدام استبانة لقياس وجهة نظر الخبراء والمتخصصين في دور الاستثمار في ربحية شركات التأمين دراسة مقارنة بين الوطنية والعراقية في لأنه المنهج الدقيق وهو منهج لا غنى عنه في العلوم الإنسانية وخاصة في العلوم الاجتماعية والسلوكية.

ثانيا- اجراءات البحث

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع الاستاذ المتخصصين في علوم (الاقتصاد) في جامعة بغداد للعام ٢٠٢١
عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من (٢٠٠) استاذ متخصص في(علوم الاقتصاد) وقد تم اعتماد تقدير حجم العينة المناسب في الدراسات المسحية كما مبين في الجدول الذي يوضح بعض المتغيرات الديمغرافية لعينة البحث.

جدول (١) المتغيرات الديمغرافية للعينة

المتغيرات	N	%
نوع الجنس		
نكر	١٠٠	٥٠%
انثى	١٠٠	٥٠%
المجموع	٢٠٠	١٠٠%

المتغيرات	N	%
العمر		
٣١ فأقل	٣٠	١٥%
٣٩-٣١	٢٥	١٢.٥%
٤٩-٤٠	٥٠	٢٥%
٥٩-٥٠	٥٠	٢٥%
٦٠ فأكثر	٤٥	٢٢.٥%
المجموع	٢٠٠	١٠٠%

المتغيرات	N	%
المؤهل		
بكالوريوس	٥٠	٢٥%
دبلوم عالي	٥٠	٢٥%
ماجستير	٥٠	٢٥%
دكتوراه	٥٠	٢٥%
المجموع	٢٠٠	١٠٠%

اداة الدراسة : دقة البيانات والمعلومات التي يتحصل عليها الباحث تقوم على مدى جودة الاستبانة التي تقيس المفهوم الذي نحن بصدده, لذلك فقد راع الباحث الجوانب والخطوات التالية في بناء الاستبانة وهي كما يلي :

- ١- الاطلاع على الدراسات السابقة الخاصة بالاستثمار والتأمين
- ٢- كتابة استبيان مفتوح تم توجيهه الى عينة استطلاعية من الاساتذة الخبراء .
- ٣- وضع الاستبيان بشكله الاولي بعد كتابة الفقرات
- ٤- عرض الاستبيان على مجموعة من الخبراء والمحكمين من اجل استخراج صدقة الظاهري .
- ٥- صياغة الاستبيان بشكله النهائي .

صدق الاستبيان من اجل التحقق من صدق الاستبيان ,عرض الباحث فقرات الاستبيان والمتغيرات الديمغرافية الخاصة به على عينة من الخبراء والمحكمين للحكم على مدى ملائمة الاسئلة للسمة المراد قياسها ,وقد اعتمد الباحث معيار (٨٠٪) من اتفاق الخبراء محكا لقبول الفقرة وبناء عليه فقد تم قبول جميع الفقرات .

ثبات الاستبيان

- وقد استخراج الباحث للاستبيان نوعين من الثبات :
- ١- طريقة التطبيق وإعادة التطبيق : طبق الباحث الاستبيان ,وبعد مرور اسبوعين اعادت تطبيقه ,وقد استعمل الباحث معامل ارتباط بيرسون بين مرتي التطبيق ووجد الباحث ان معامل الثبات (٠,٨٢)
 - ٢- طريقة الفا كرونباخ : ولاستخراج الثبات ,طبقت معادلة (الفاكرونباخ) على درجات افراد العينة ,وقد كانت قيمة معامل الثبات (٠,٨٠) . وهو مؤشر اخر على دقة الثبات للاستبيان .

تطبيق الاستبيان بعد التحقق من صدق الاستبيان وثباته طبق الباحث الاستبيان على عينة البحث لتحقيق اهداف البحث الحالي .

الوسائل الاحصائية

تحقيقا لاهداف البحث استعمل الباحث الوسائل الاحصائية التالية :

- ١- النسبة المئوية لاستخراج صدق الاستبيان
- ٢- معامل ارتباط بيرسون
- ٣- النسب المئوية لاستخراج اراء الخبراء حول فقرات الاستبيان
- ٤- الوزن المئوي

الفصل الرابع: نتائج البحث والاستنتاجات والتوصيات والمقترحات

اولا: نتائج البحث

بعد تطبيق الباحث الاستبيان حول دور الاستثمار في ربحية شركات التأمين دراسة مقارنة بين الوطنية والعراقية ,تم تحليل البيانات بواسطة التكرارات والنسب المئوية وتفسير كل فقرة حسب المجال الذي تنتمي اليه وكما يلي :

اولا: مجال المشكلات التي تواجه الشركات في مجال الاستثمار

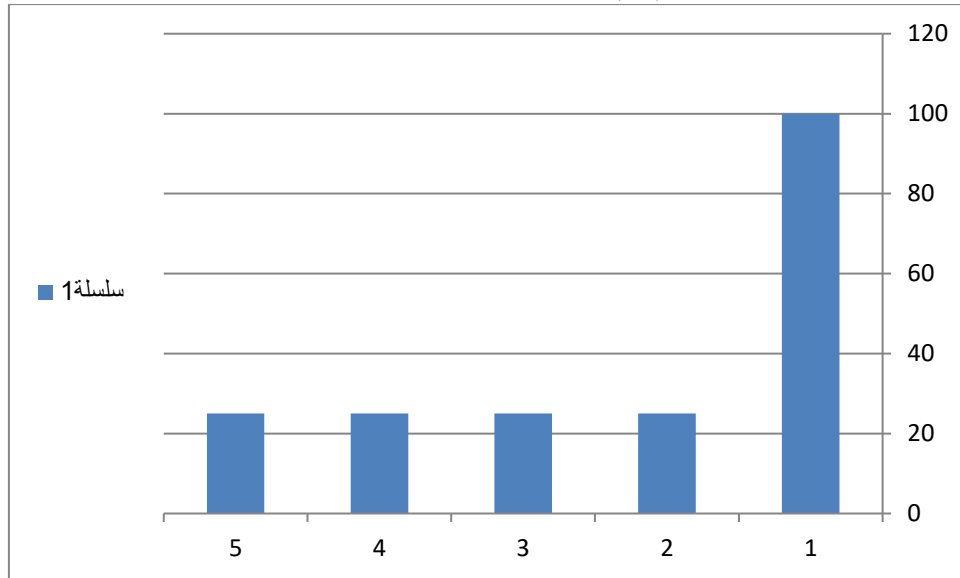
١. قيام شركات التأمين غير العراقية وغير المسجلة لدى وزارة المالية وغير المجازة بالاكنتاب بالأعمال العراقية في أوطانها وبذلك تحرم شركات التأمين العراقية من حقها القانوني في الاكنتاب بأعمال التأمين .

جدول (٢) يبين اجابات العينة حسب البدائل

الخيارات	موافق تماما	موافق	ليس لدي رأي	لست موافقاً	لست موافقا نهائيا	المجموع
العدد	١٠٠	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٠٠

النسبة المئوية	%٥٠	%١٢.٥	%١٢.٥	%١٢.٥	%١٢.٥	%١٠٠
----------------	-----	-------	-------	-------	-------	------

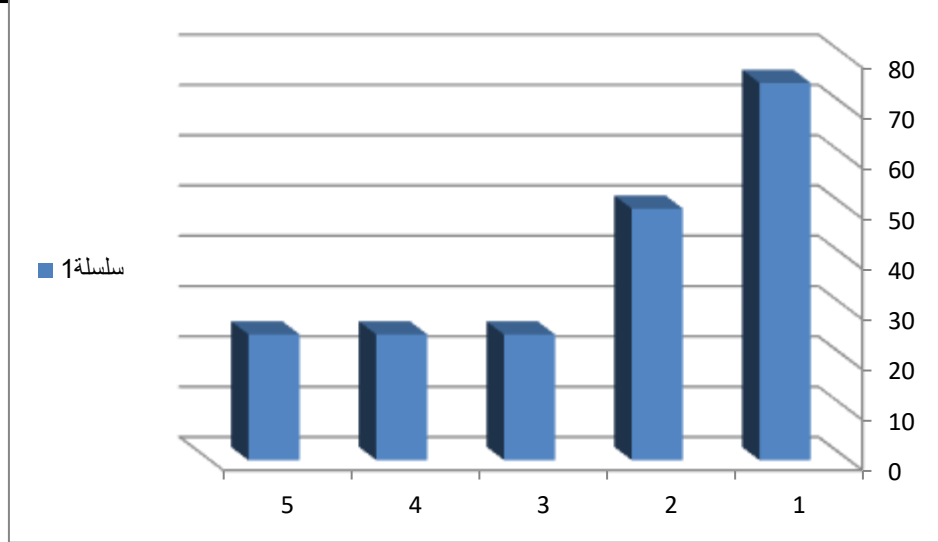
يتضح من خلال الجدول السابق ان غالبية عينة البحث قد اختارت الخيار (موافق تمام) حيث حصل هذا الخيار على عدد من الافراد يقدر (١٠٠) وبنسبة مئوية قدرت (%٥٠) وهذا يعني ان غالبية العينة ترى ان قيام هذه الشركات بالاكنتاب بالأعمال العراقية في أوطانها قد حرمت شركات التأمين العراقية من حقها القانوني في الاكنتاب بأعمال التأمين .



٢. ضعف الوعي التأميني لدى الافراد ساهم في خفض الموارد المادية للشركات نتيجة لضعف الاقبال على مؤسسات التأمين. جدول (٣) يبين اجابات العينة حسب البدائل

الخيارات	موافق تماما	موافق	ليس لدي رأي	لست موافقاً	لست موافقا نهائيا	المجموع
العدد	٧٥	٥٠	٢٥	٢٥	٢٥	٢٠٠
النسبة المئوية	%٣٧.٥	%٢٥	%١٢.٥%	%١٢.٥	%١٢.٥	%١٠٠

يتضح من خلال الجدول السابق ان غالبية عينة البحث قد اختارت الخيار (موافق تمام) حيث حصل هذا الخيار على عدد من الافراد يقدر (٧٥) وبنسبة مئوية قدرت (%٣٧.٥) وهذا يعني ان غالبية العينة ترى ان انخفاض الوعي التأميني لدى الافراد ساهم بشكل واضح في انخفاض موارد هذه الشركات .

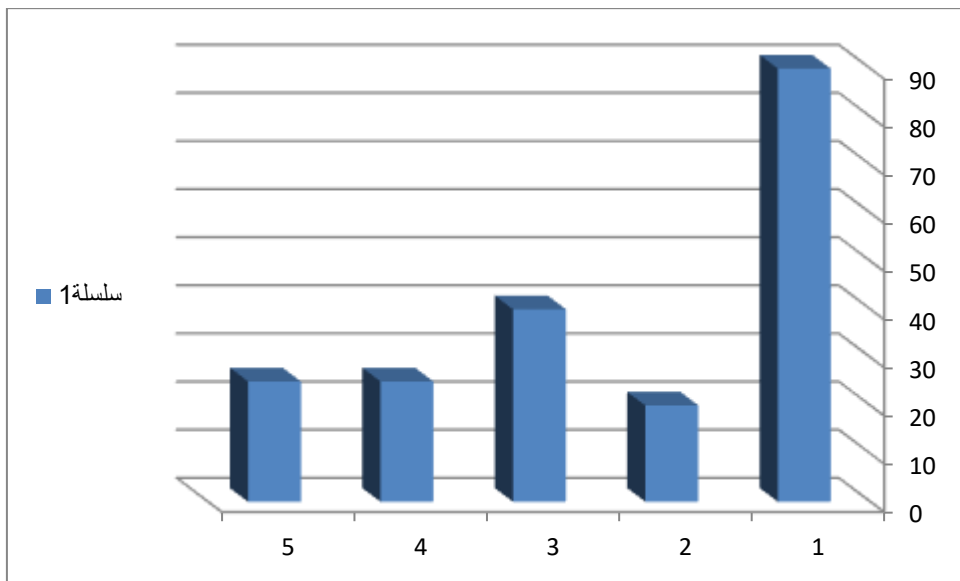


٣. عدم وجود نص في العقود الحكومية يلزم الشركات الاستثمارية بالتأمين داخل العراق مما تسبب بخسائر كبيرة لشركات التأمين

جدول (٤) يبين اجابات العينة حسب البدائل

الخيارات	موافق تماماً	موافق	ليس لدي رأي	لست موافقاً نهائياً	المجموع
العدد	٩٠	٢٠	٤٠	٢٥	٢٠٠
النسبة المئوية	%٤٥	%١٠	%٢٠	١٢.٥	%١٠٠

يتضح من خلال الجدول السابق ان غالبية عينة البحث قد اختارت الخيار (موافق تمام) حيث حصل هذا الخيار على عدد من الافراد يقدر (٩٠) وبنسبة مئوية قدرت (%٤٥) وهذا يعني ان غالبية العينة ترى ان اجراءات الحكومة الخاصة بعدم الزام الشركات الاستثمارية بالتأمين داخل العراق مما تسبب بخسائر كبيرة لشركات التأمين .

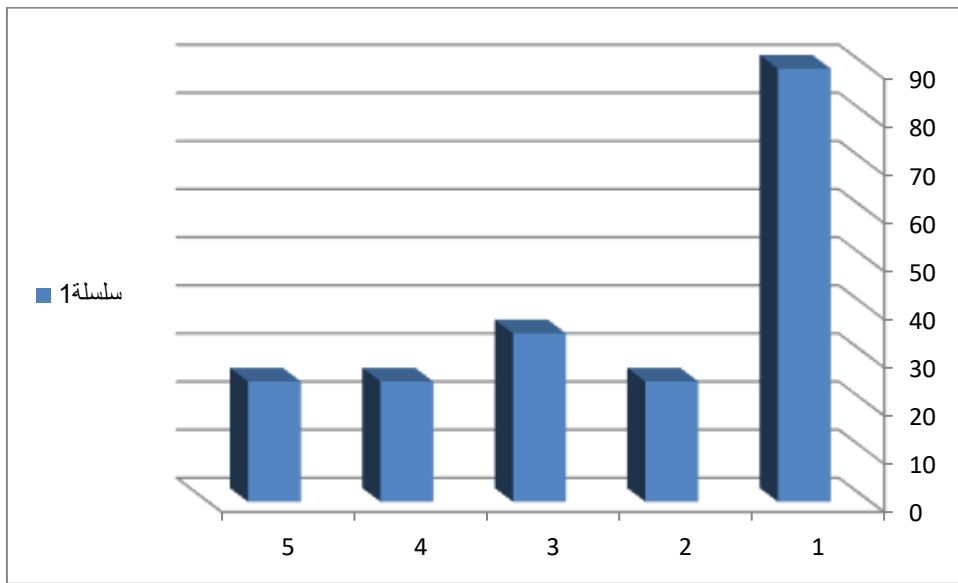


٤. يعد التضخم من المشكلات الاستثمارية التي تواجه شركات التأمين نظرا لكونه يعيق دفع الاقساط من المؤمنین للشركة

جدول (٥) يبين اجابات العينة حسب البدائل

الخيارات	موافق تماماً	موافق	ليس لدي رأي	لست موافقاً	لست موافقاً نهائياً	المجموع
العدد	٩٠	٢٥	٣٥	٢٥	٢٥	٢٠٠
النسبة المئوية	%٤٥	١٢.٥	١٧.٥	١٢.٥	١٢.٥	%١٠٠

يتضح من خلال الجدول السابق ان غالبية عينة البحث قد اختارت الخيار (موافق تمام) حيث حصل هذا الخيار على عدد من الافراد يقدر (٩٠) وبنسبة مئوية قدرت (%٤٥) وهذا يعني ان غالبية العينة ترى ان التضخم المالي ساهم في خفض الموارد المادية وبالتالي الاستثمارات بالنسبة للشركات .

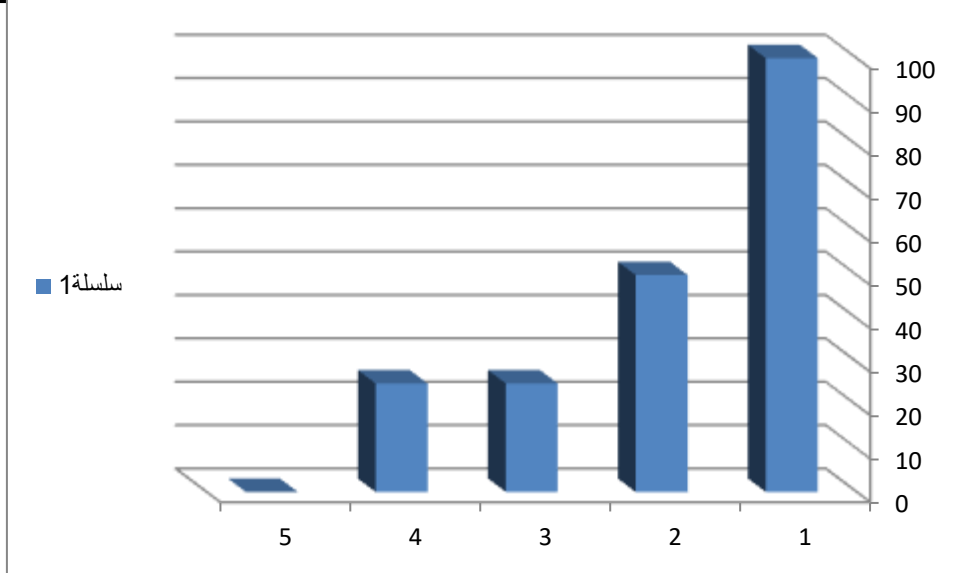


٥. قلت الخبرة الفنية بالنسبة للعاملين في شركات التأمين سبب في خفض الموارد المادية وبالتالي قلت الاستثمارات .

جدول (٦) يبين اجابات العينة حسب البدائل

الخيارات	موافق تماماً	موافق	ليس لدي رأي	لست موافقاً	لست موافقاً نهائياً	المجموع
العدد	١٠٠	٥٠	٢٥	٢٥	-	٢٠٠
النسبة المئوية	%٥٠	%٢٥	%١٢.٥	%١٢.٥	-	%١٠٠

يتضح من خلال الجدول السابق ان غالبية عينة البحث قد اختارت الخيار (موافق تمام) حيث حصل هذا الخيار على عدد من الافراد يقدر (١٠٠) وبنسبة مئوية قدرت (%٥٠) وهذا يعني ان غالبية العينة ترى ان الحروب الاهلية التي مر بها العراق بعد ٢٠٠٣ ساهمت بشكل واضح في هروب الخبرات الفنية والعلمية في مجال الاقتصاد والتأمين وبالتالي قلت الخبرات والكفاءات العاملة في شركات التأمين .

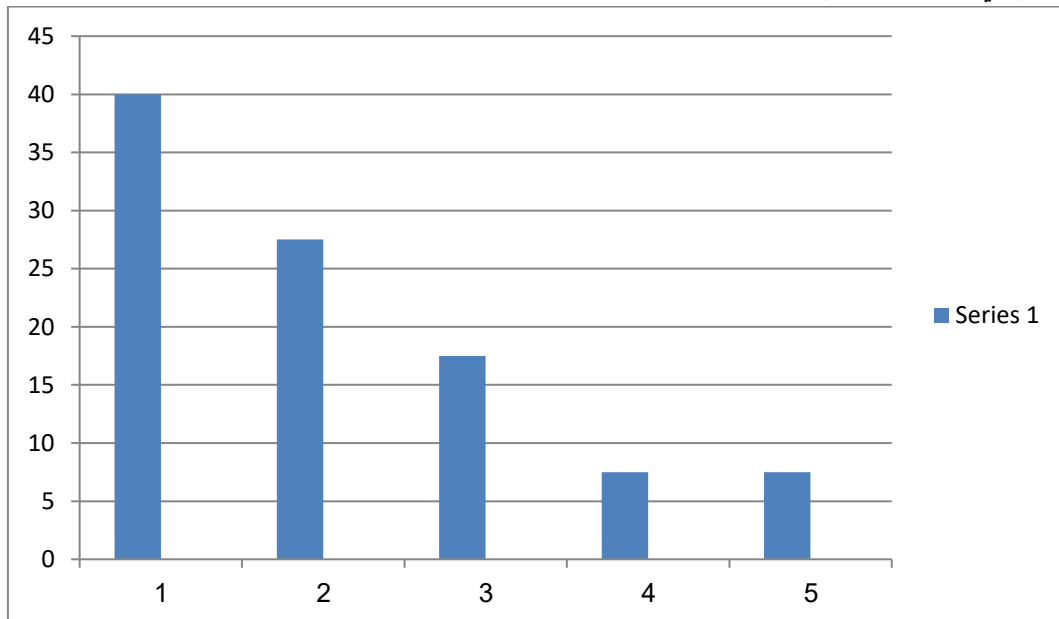


المجال الثاني: اجراءات تطوير شركات التأمين

١. تطوير البنية التشريعية لقطاع التأمين لتنظيم السوق وفقاً لمعايير وضوابط عالمية
جدول (٧) يبين اجابات العينة حسب البدائل

الخيارات	موافق تماماً	موافق	ليس لدي رأي	لست موافقاً نهائياً	المجموع
العدد	٨٠	٥٥	٣٥	١٥	٢٠٠
النسبة المئوية	%٤٠	%٢٧.٥	%١٧.٥	٧.٥	%١٠٠

يتضح من خلال الجدول السابق ان غالبية عينة البحث قد اختارت الخيار (موافق تمام) حيث حصل هذا الخيار على عدد من الافراد يقدر (٨٠) وبنسبة مئوية قدرت (%٤٠) وهذا يعني ان غالبية العينة ترى ان شركات التأمين المحلية بحاجة الى تنظيم مجموعة من التشريعات القانونية التي تساهم في حمايتها وتنظيم عملها .

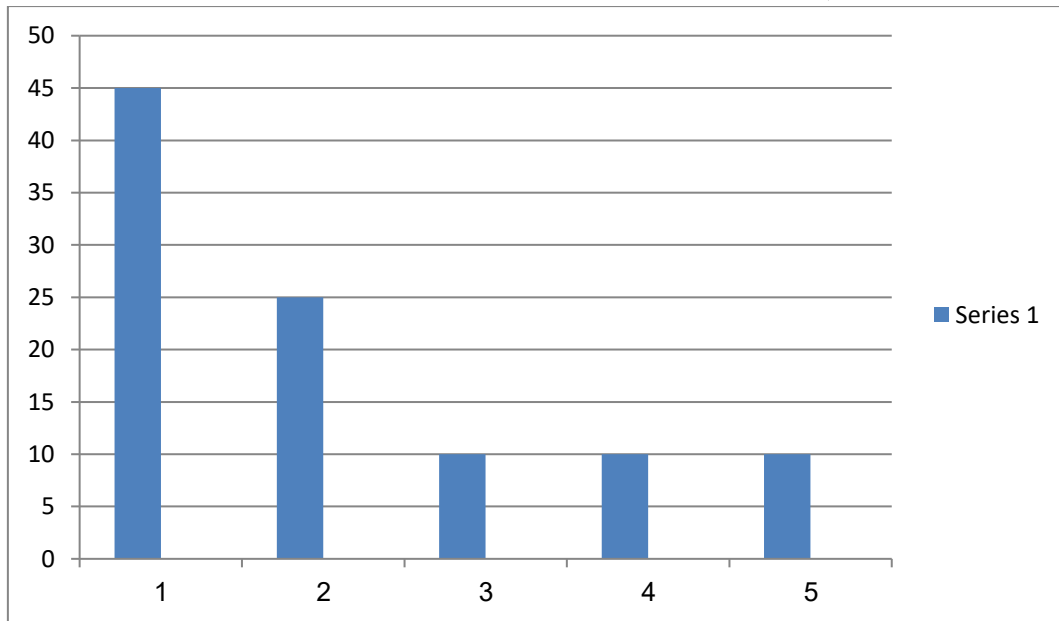


٢. الإلزام بالتأمين المباشر على البضائع والسلع التي ترد إلى العراق، عبر المصارف عند فتح الاعتماد المستندي ومنح إجازة الاستيراد

جدول (٨) يبين اجابات العينة حسب البدائل

الخيارات	موافق تماماً	موافق	ليس لدي رأي	لست موافقاً نهائياً	المجموع
العدد	٩٠	٥٠	٢٠	٢٠	٢٠٠
النسبة المئوية	%٤٥	%٢٥	%١٠	%١٠	%١٠٠

يتضح من خلال الجدول السابق ان غالبية عينة البحث قد اختارت الخيار (موافق تمام) حيث حصل هذا الخيار على عدد من الافراد يقدر (٩٠) وبنسبة مئوية قدرت (%٤٥) وهذا يعني ان غالبية العينة ترى ان سن القوانين والتشريعات ليس كافي بل الحاجة الى تطبيق هذه التشريعات والقوانين من خلال الالزام المادي بتطبيق هذه القوانين.



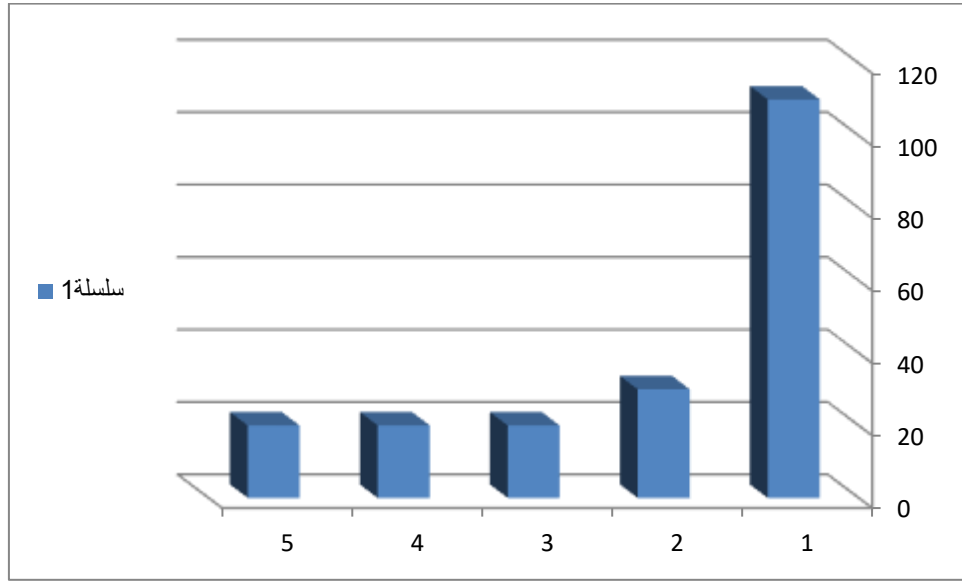
٣. الارتقاء بالرقابة على المؤسسات العاملة في مجال التأمين والإدارات التأمينية

جدول (٩) يبين اجابات العينة حسب البدائل

الخيارات	موافق تماماً	موافق	ليس لدي رأي	لست موافقاً نهائياً	المجموع
العدد	١١٠	٣٠	٢٠	٢٠	٢٠٠
النسبة المئوية	%٥٥	%١٥	%١٠	%١٠	%١٠٠

يتضح من خلال الجدول السابق ان غالبية عينة البحث قد اختارت الخيار (موافق تمام) حيث حصل هذا الخيار على عدد من الافراد يقدر (١١٠) وبنسبة مئوية قدرت (%٥٥) وهذا يعني

ان غالبية العينة ترى ان من الضروري الرقابة على المؤسسات العاملة في مجال التأمين نظرا لوجود مشكلات وصعوبات كثيرة تواجهها .

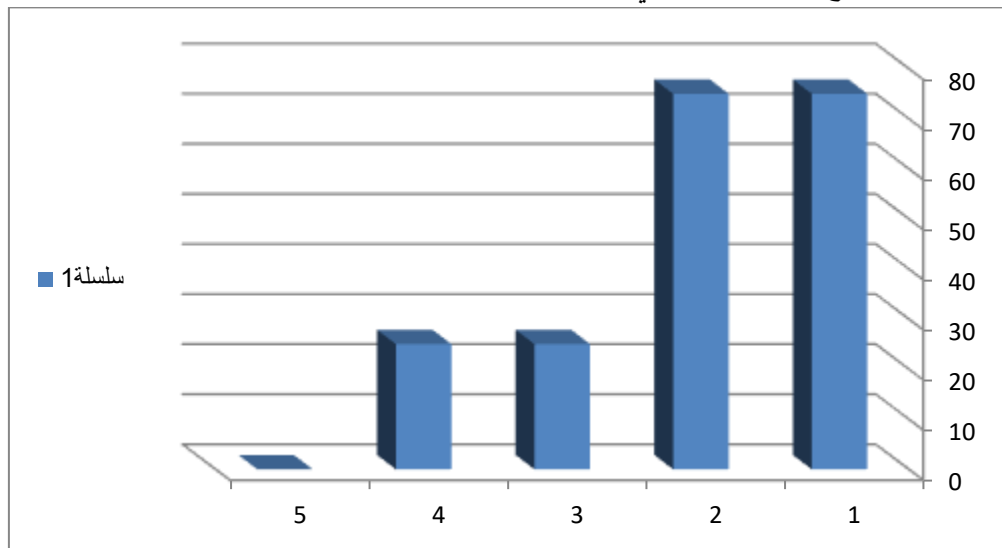


٤. إنشاء معاهد تدريب متخصصة لضمان تواصل الاجيال مع الكوادر الفنية اللازمة لإدارة السوق

جدول (١٠) يبين اجابات العينة حسب البدائل

الخيارات	موافق تماما	موافق	ليس لدي رأي	لست موافقاً نهائياً	المجموع
العدد	٧٥	٧٥	٢٥	٠	٢٠٠
النسبة المئوية	%٣٧.٥	%٣٧.٥	%١٢.٥	-	%١٠٠

يتضح من خلال الجدول السابق ان غالبية عينة البحث قد اختارت الخيار (موافق تمام ووافق) حيث حصل هذا الخيار على عدد من الافراد يقدر (٧٥) لكل منهما وبنسبة مئوية قدرت (%٣٧.٥) وهذا يعني ان غالبية العينة ترى ضرورة انشاء معاهد خاصة من اجل ضمان تواصل الاجيال مع بعضها البعض في تنمية المعرفة الخاصة بالتأمين .

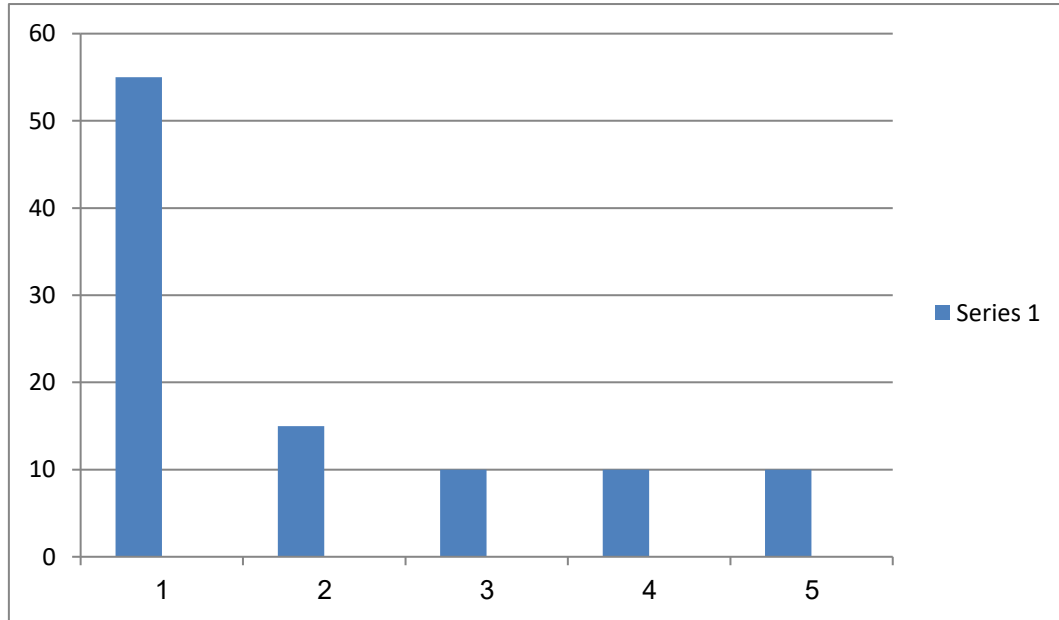


٥. عدم الدخول في المضاربات أو الاستثمارات المغامرة إذ تشكل خطراً تتعاضد فيه درجة تحققه مما يؤدي إلى انتكاسة في الهيكل المالي والتمويلي للشركة

جدول (١١) يبين اجابات العينة حسب البدائل

الخيارات	موافق تماماً	موافق	ليس لدي رأي	لست موافقاً نهائياً	المجموع
العدد	١١٠	٣٠	٢٠	٢٠	٢٠٠
النسبة المئوية	%٥٥	%١٥	%١٠	%١٠	%١٠٠

يتضح من خلال الجدول السابق ان غالبية عينة البحث قد اختارت الخيار (موافق تمام) حيث حصل هذا الخيار على عدد من الافراد يقدر (١١٠) وبنسبة مئوية قدرت (%٥٥) وهذا يعني ان غالبية العينة ترى ان ضرورة ان تكون شركات التأمين بعيدة عن مستويات الخطورة الواضحة في العمل .



الاستنتاجات

١١. ان قيام الشركات الغير محلية بالاكنتاب بالأعمال العراقية في أوطانها قد حرمت شركات التأمين العراقية من حقها القانوني في الاكنتاب بأعمال التأمين .
١٢. ان انخفاض الوعي التأميني لدى الافراد ساهم بشكل واضح في انخفاض موارد هذه الشركات .
١٣. ان اجراءات الحكومة الخاصة بعدم الزام الشركات الاستثمارية بالتأمين داخل العراق مما تسبب بخسائر كبيرة لشركات التأمين .
١٤. ان التضخم المالي ساهم في خفض الموارد المادية وبالتالي الاستثمارات بالنسبة للشركات .
١٥. ان الحروب الاهلية التي مر بها العراق بعد ٢٠٠٣ ساهمت بشكل واضح في هروب الخبرات الفنية والعلمية في مجال الاقتصاد والتأمين وبالتالي قت الخبرات والكفاءات العاملة في شركات التأمين .
١٦. ان شركات التأمين المحلية بحاجة الى تنظيم مجموعة من التشريعات القانونية التي تساهم في حمايتها وتنظيم عملها .
١٧. ان سن القوانين والتشريعات ليس كافي بل الحاجة الى تطبيق هذه التشريعات والقوانين من خلال الالزام المادي بتطبيق هذه القوانين.
١٨. ان من الضروري الرقابة على المؤسسات العاملة في مجال التأمين نظرا لوجود مشكلات وصعوبات كثيرة تواجهها .

١٩. ضرورة انشاء معاهد خاصة من اجل ضمان تواصل الاجيال مع بعضها البعض في تنمية المعرفة الخاصة بالتأمين
٢٠. ان ضرورة ان تكون شركات التأمين بعيدة عن مستويات الخطورة الواضحة في العمل .

التوصيات :

بناء على النتائج التي توصل اليها البحث الحالي يمكن للبحث ان يقدم التوصيات التالية :

١. الاهتمام برفع المستوى العلمي والتعليمي للعاملين في شركات التأمين من خلال الدورات التدريبية والورش والندوات التطويرية .
٢. الاهتمام بالاستثمارات في مجال الصناعة والصحة نظرا لكونها من المجالات المهمة للاستثمار والتطوير الاقتصادي في المجتمع المحلي
٣. اهمية التعاون بين شركات التأمين وبين منظمات المجتمع المدني من اجل نشر ثقافة الوعي بالتأمين واهميته خصوصا في ظل المتغيرات الاخيرة التي نمر بها .
٤. الاهتمام بتوزيع استثمارات شركات التأمين على مساحة جغرافية واسعة لتجنب خطر تعرض الشركات الى خسائر كبرى .

المصادر

١. ال شبيب,زيد كامل,الاستثمار والتحليل الاستثماري, دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع,٢٠٠٩
٢. ابو بكر , سيفو , عبد احمد, وليد إسماعيل, إدارة الخطر و التأمين, ط ع, دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع, الأردن, ٢٠٠
٣. بو قحف,عبد السلام احمد,السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الاجنبية, مؤسسة شباب الجامعة,الاسكندرية,الجزء الرابع,٢٠٠١ .
٤. ثابت,أحمد ثابت,ضريبة الارباح التجارية والصناعية,القاهرة,١٩٨٥, ص ٤٢
٥. الجميل, سرمد كوكب , التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والادوات , جامعة الموصل , الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة فرع الموصل , ٢٠٠٢ .
٦. زيدان, سلمان, إدارة الخطر والتأمين, ط ١, عمان, دار المناهج للنشر والتوزيع, ٢٠١٣
٧. سلام, موسى, اسامة عزمي, شقيري نوري, ادارة الخطر والتأمين, ط ١, دار الحامد للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠٠٢
٨. عريقات, عقل, د. حربي محمد, سعيد جمعة, التأمين وإدارة الخطر (النظرية والتطبيق), ط ٢, دار وائل للنشر, عمان, ٢٠١٠
٩. القريشي, علي حاتم , العلاقات الاقتصادية الدولية ,دار الضياء للطباعة , النجف الاشرف , ٢٠١٤
١٠. كامل,ميادة رشيد(٢٠١٦):الاستثمار في شركات التأمين واثره على التنمية الاقتصادية في العراق دراسة ميدانية في شركتي الوطنية والعراقية للفترة(٢٠١١-٢٠١٤),مجلة الاقتصاد الخليجي,العدد ٢٩ ,
١١. محمد ,اميرة حسب الله , محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة , الدار الجامعية , مصر , ٢٠٠٥ .